اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٥٠	١٤٦٠
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

في الهم الاقتصادي

ليس هناك ما يكفي من المال في السياسة

ترجمة –عادل العامل

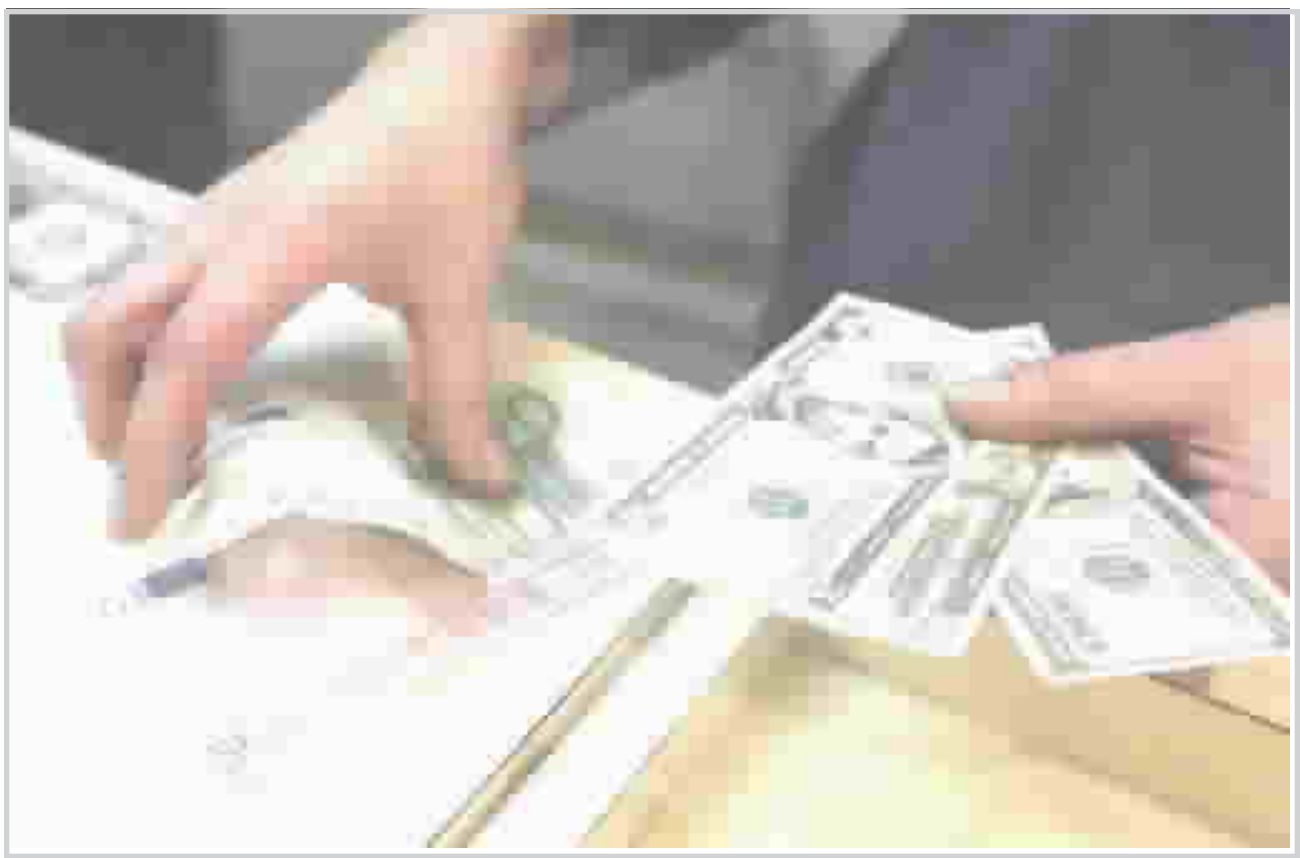

..هنالك الآن، كما يقول تيم هارفورد في مقاله هذا، ٣٥٠٠٠ جماعة ضغط مسجلة في واشنطن وهي تنفق اكثر من ٢ مليون دولار في كل عام محاولة التأثير على ما يفعله الكونغرس.. اذن، الاقتصاد فقط يمكنه ان يسأل لماذا هناك مال قليل هكذا في السياسة.

لقد شهدنا كتبا لعصر الايدي hand wringing لا تعد ولا تحصى تؤكد ان الديمقراطية للبيع، ونظرا لحالات الظهور القضائي الاخيرة لرجل اللوبي، الملطخ بالخزي جاك ابراموف ورجل الكونغرس الفاسد ديوك كننغهام فان من السهل تصديق هذا، ولكن شيئا ما لا يزيد في ذلك.

واذا افترضنا للحظة ان اكثر العصارين تشاؤما على صواب وان كل سنت يزيده المرشحون ليكسبوا الانتخابات هو نوع من الرشوة، وان الحكومة للبيع حقا فكم يساوي ذلك.؟ ان انفاق الحكومة الفيدرالية يبلغ حوالي ٢,٥ تريليون دولار في السنة أي عشرة بليون دولار في دورة انتخابية من اربع سنوات.

واذا كنت صاحب مصنع والحكومة في جيبي، فان باستطاعتي ان اصدر امرا باتقاء الاجانب بالتعريفات وربط المنافسين المحليين سريعا بالشريط الاحمر.

وهكذا، كم سأدفع للسيطرة على الحكومة مدة اربع سنوات؟ في المزاد، سأكون راغبا في دفع ١٠ تريليون دولار في الاقل، وسيكون علي ان افعل ذلك، بما ان اشخاصا اخرين سيكونون مهتمين بانفاق المبلغ نفسه، والضغط للتأثير على الغير عملية اكثر فوضى من مزاد بسيط، ولكن النظريات الاقتصادية الخيالية ترى ان الانفاق الاجمالي من جماعات الضغط lobbyists ينبغي ان لا يتأثر بما اذا كان يجري من خلال مزاد ام لا: ينبغي ببساطة ان يتأثر بحجم الجائزة.

ويمكن ان يكون الواقع اكثر اختلافا بالكاد.

فوفقا لـ(مركز السياسة سريعة الاستجابة)، حشد جورج بوش ٣٦٧ مليون دولار لحملة الانتخابات الرئاسية الاخيرة (التي جرت عام ٢٠٠٤) وانفق معظمه وحشد جون كيري (المرشح الديمقراطي للرئاسة) ٣٢٦ مليون دولار.

وفي السباقات لانتخابات الكونغرس الاخيرة، حشد توم ديلي اكثر من ٣ ملايين دولار في الضاحية ٢٢ بتكساس، وهيلاري كلينتون ٣٣ مليون دولار للكفاح من اجل مقعدها في مجلس الشيوخ لكن معظم المقاعد اقل غلاء بكثير، حتى بما في ذلك انفاق جميع المرشحين الخاسرين، فان حملات قليلة كلفت اكثر من ٢٠ مليون دولار لمجلس الشيوخ و٥ ملايين لمجلس النواب، وهذه ارقام ضئيلة مقارنة بالـ١٠ تريليون دولار التي يقاتل هؤلاء الممثلون للتحكم بها. والعشرة تريليون دولار او بتعبير اخر ١٠ ملايين تجعل مبلغ بوش الـ٣٦٧ مليون دولار يبدو زهيدا إلى حد ما.

فما الذي نستنتج من هذا كله، يا ترى؟ احد الاحتمالات ان الاشخاص الذين اشتروا الحكومة قد حصلوا على صفقة خيالية فمثلا، قدر الاقتصادي توماس ستراتمان ان ١٩٢,٠٠٠ دولار فقط وهي مساهمات من صناعة السكر الامريكية في عام ١٩٨٥ جعلت الفرق بين الفوز والخسارة صوتا انتخابيا نيابيا حاسما حرر اكثر من ٥ بلايين دولار من الاعانات المالية الحكومية على مدى السنوات الخمس التالية.

لست مقتنعا ولنفكر بسترابكز، مكدونالد، كوكاكولا، او شركة هيرشي. ليس هناك نقص في المرشحين الذين سيدفعون بسعادة اكثر من ١٩٢٠٠٠ من اجل جعل اسعار السكر اقل.

ويعني ذلك حرب مزايدة بين منتجي السكر ومستخدمي السكر لشراء حق اعادة كتابة قوانين السكر، وبالتأكيد سيكون السعر اقرب إلى ٥ بلايين دولار مما إلى ١٩٢٠٠٠ دولار ووجهة النظر البديلة هي تلك التي نفكر بها منذ المقطع الثاني من هذه المقالة، بفضل اية شيكات وارصدة يمكن ان نحصل عليها، فان الحكومة حقا ليست للبيع بأية حال، او في الاقل فقط من الناحية الاكثر هامشية.

واذا كانت جماعات الضغط (اللوبي) ليست راغبة في انفاق اكثر من ٢ بليون دولار في السنة للتأثير في ميزانية من ٢,٥ تريليون دولار، فان ذلك يشير إلى انهم يعتقدون بأنهم سيكونون قادرين على التأثير في اقل من دولار واحد في الف من الانفاق الحكومي.

بطريقة اخرى، ان الحكومة الامريكية، تقريبا جدا، فاسدة بنسبة ٠,١ بالمئة، وذلك ليس مثاليا لكننا ربما نستطيع ان نعيش معه.

في الهم الاقتصادي

العهد الدولي والسعي لاستعادة حضوره

حسام الساموك

ظلت (أحجية) الدول المانحة تغيب دهرا وتستفيق لتغيب من جديد، بعد ان أيقن العراقيون، وهم يكابدون من ازماتهم، بكل تلويناتها ان الحكاية لا تعدو ان تكون وعودا غير قابلة للتنفيذ.

وخلال ما زاد على ثلاث سنوات، كانت المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات تتواتر على صعد عديدة، وفي مواقع متنوعة، مؤتمر مدريد ومشاورات واشنطن ولقاء لشبونة وتجاذبات طوكيو واجتماع الدوحة ومشاورات الكويت والمتابعات التي لحقتها في بغداد ثم البصرة، وما سيلحقها من (مدانشات) يغلب عليها طابع المجاملة والاتكيت وتبادل الانخاب ليس الا، الجميع يبحثون عن الضمانات الكفيلة بأن تصرف تعهداتهم وفق اجواء الشفافية بما يضعها بمقاييس غاية بالدقة في اطار اعادة الاعمار والتنمية المنتظرة، ناسين او متناسين ان ما انفق من الاموال على تلك اللقاءات غير المجدية عمليا كاد ان يأتي على الجزء الاوفر من الارقام التي وعدوا بها ولم يوفوا.

لقد سجلنا ملاحظة في (عمودنا هذا) قبل اكثر من سنة، تعرضنا فيها لتلك الاشكالية وافترضنا فيها ان المانحين وعدوا بمنح يبدو انهم اضطروا عليها، وانهم يتذرعون بأية وسيلة للتنصل منها، نعم لا شك في ان تفاقم الازمة الامنية يبقى عائقا كبيرا لاية عملية تنموية، لكننا نتساءل: كم كان ممكنا ان تنفذ مثل تلك المشاريع في مناخات كانت اكثر تأهيلا لانجازها في السنوات الثلاث الماضية لكن التردد (الذي يبدو مقصودا) اوصد الباب امام امكانية تحقيق وعود المانحين لتظل حلما مؤجلا.

الجميع يبحثون عن الضمانات الكفيلة بأن تصرف تعهداتهم وفق اجواء الشفافية بما يضعها بمقاييس غاية بالدقة في اطار اعادة الاعمار والتنمية المنتظرة،

وحتى عندما تمت برمجة المشروع إلى صيغة دخلت فيها الامم المتحدة طرفا ثالثا وضامنا ما برح ممثلو الدول المانحة يتلاعبون بمشاعر الملايين من العراقيين من خلال مناقشة امور لا تعدو ان تكون شكلية بما عزز القناعة بأن القضية برمتها تعبر عن سعي تلك الاطراف للتنصل من تعهدات احرجوا على اطلاقها ها هم اليوم يستغلون اية ذريعة تجنبهم الايفاء بها.

ان مرور اكثر من سبعة اشهر على اعلان العهد الدولي، الذي عبر عن صيغة مثالية- كما اقروا بذلك- لتلبية المانحين تعهداتهم، وبدخول الامم المتحدة كشريك ثالث، وبضمانات كاملة من الجهات العراقية الرسمية تحتم على الجانب العراقي ان يطالب تلك الجهات بعد ما تم من مماطلات وتسويغ بان تعلن الاطراف المانحة دون أي لبس، مدى التزامها وايفائها وفق سقف زمني يبرمج المشروعات ويمنهج الخطط المفترضة لها، بعد ان تلاشت مصداقية المؤسسات الدولية والاقليمية في مدى استعدادها لتلبية عهود كان عليها ان تكون اول الساعين لموثوقيها.

امام هذا الواقع، نطالب مؤسساتنا المعنية والاجهزة العليا في الدولة ان تلتفت إلى اولويات توفير تمويلات كفيلة بانجاز برامج اعادة الاعمار بمجهود وانفاق وتنفيذ عراقي، بدلا من تبديد مواردنا النفطية التي ما زالت برغم الانخفاض الاخير باسعار النفط في السوق الدولية، تؤهلنا لان نتمكن من تعويض ما خسرناه في السنوات الاخيرة من تخريب البنية التحتية وتعطيل دورة الانتاج، مؤكدين على اولويات تعزيز ارادتنا الوطنية في محاربة الفساد الاداري والمالي، والانفاق غير المسؤول على انشطة تتعارض معطياتها مع متطلبات استنهاض قدراتنا الاقتصادية واستئناف الفعاليات الانتاجية بكل قنواتها.

وبهذا النهج المسؤول نكون قد اعدنا الثقة بقدراتنا على ان نستعيد تواصلنا بمواصلة العطاء.

بين القطاف والتسويق

نسب عالية من التلف في المنتجات الزراعية المحلية

محمد شريف ابو ميسم

تمتاز المنتجات الزراعية المحلية عن مثيلاتها المستوردة بميزات كثيرة، تأتي في مقدمتها، الجودة العالية في مجموعة النكهات التي تمنحها الافضلية على المعروض المستورد اضافة إلى ضمان عدم استخدام البذور المعدلة جينيا، اذ ما زال الفلاح العراقي وفي الغالب معتمدا على ما توفره الاسواق المحلية من بذور وان لم تكن عالية الجودة من ناحية الكم في حاصل (الغلة).. وهذه الميزات تحسب لمصلحة المنتوج الزراعي المحلي، وتكون مدعاة لزيادة الطلب على هذا المنتوج الذي بدأ بالتناقص ومنذ اعتماد سياسة الاستيراد المفتوح امام المعروض المستورد لاسباب عديدة ومتنوعة، بيد ان ثمة ظاهرة باتت ملازمة للمعروض المحلي من المنتوجات الزراعية، وهذه الظاهرة تتمثل في ازدياد نسب التلف في الحاصل الزراعي المعروض، ويتأرجح هذا التلف بين التلف الفيزيائي والتلف البكتريولوجي.. وربما تسهم الظروف غير الطبيعية التي يواجهها الفلاح في عموم مناطق البلاد، في انتشار ظاهرة التلف الناجمة عن تفشي بعض الافات الزراعية، الا ان سوء وتخلف الاساليب التي ما زالت معتمدة في عمليات القطاف والخزن والتسويق تسهم في الغالب الاعم في حالات التلف الفيزيائي والبكتريولوجي.. في احد اسواق المنتجات الزراعية المحلية، لاحظنا عمليات الفرز والتصنيف تتم من قبل بائعي المفرد، وهذه العملية هي ليست الاولى التي يتم من خلالها تصنيف الناتج حسب عوامل الجودة قبل ان يصل المنتوج إلى المستهلك، حيث يقوم الفلاح بمثل هكذا عملية بعد عمليات القطاف، ثم يتم نقل المنتوج، وربما يقوم (البائع الوسيط) بمثل هكذا عملية، بعد ان يتعرض المنتوج إلى الاضرار جراء عمليات (التحميل والنقل) غير الصحيحة من الحقل إلى (اسواق الجملة) ثم يكرر بائع المفرد مثل هذه العملية للسبب نفسه المتعلق بسوء عمليات النقل والتحميل (من اسواق الجملة إلى اسواق المفرد) ومن المفروض ان تتم عمليات الفرز والتصنيف هذه، مرة واحدة بعد عملية القطاف مباشرة، وهذا معمول به في عموم بلدان العالم وهذا الامر يسهم في المحافظة على سعر المعروض وضمان حقوق الفلاح والوسيط والمستهلك من التلاعب بالاسعار جراء حالات التلف الناتجة عن سوء (التحميل والنقل) الا ان الامر يتكرر مع المنتوج المحلي ويبقى المستهلك هو المسؤول الاول والاخير عن سوء عمليات النقل من خلال اضافة فارق سعري على المعروض المصنف كدرجة اولى.. اما التلف البكتريولوجي، فينجم عن سوء وتخلف عمليات الخزن من قبل بائعي الجملة والمفرد على حد سواء، وهذا التلف غالبا ما يتحمله هؤلاء وغالبا ما يتكرر هذا التلف وباستمرار لدى بائعي الجملة وبائعي المفرد بشكل خاص، دون ان يجد له العاملون في هذا المجال حلولا ناجعة حتى يتجنبوا الاضرار المادية الناجمة عنه.. البائع (حميد ابو حمرة) قال لنا: اعمل ومنذ سنوات في بيع الفاكهة والخضر، وقد تعلمت ان اتجنب التلف الذي يحصل في البضاعة المخزونة من خلال الخبرة فبعض منتجات الخضر مثل الطماطة تكون عرضة للتلف اذا لم تخزن تحت ظروف مناسبة واعتمد الان في منتوج الطماطة التي يتأخر بيعها على الصناديق التي تسمح بمرور تيار الهواء بسهولة، ولا اخزن بضاعتي في مكان لا يدور فيه تيار الهواء، واعمل على تقليب البضاعة من صندوق إلى آخر قدر الامكان بين فترة واخرى واتجنب وصول أي قطرات من الماء بعد ان اقوم بعزل المنتوج ذي المحتوى الرطوبي العالي.

اما الفاكهة فخزنها اسهل، باستثناء منتوج التفاح الذي عادة ما اتجنب خزنه في اماكن مغلقة، لان احد المختصين في صناعة الاغذية اخبرني ان منتوج التفاح في الغرف المغلقة يعطي غازات جراء استمرار الفعاليات الحيوية في نسيج الثمرة، تساعد هذه الغازات وتسرع من عمليات الانضاج وتسبب تلفه.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثالث عشر بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/١١/٢٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	٩
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٣٩
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	---
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٢٠,٥٨٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	------
مجموع عروض الشراء - دولار	٢٠,٥٨٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٣,٢٨٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٣٩+١+١٠=١٤٥٠) دينار/ دولار.

٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق(١٧,٣٠٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٣٩-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

مجموعة عراقية تطلق استثمارات عقارية ضخمة في اقليم كردستان

دبي (اف ب) - اعلنت مجموعة "امباير هولدنغز" العراقية اليوم الاثنين اطلاق مشروع عقاري ضخم بقيمة ٣٥٠ مليون دولار في اربيل عاصمة اقليم كردستان "الآمن والواعد"، وذلك "لاظهار بعض الامل وبعض الفرص" في هذا الاقليم.

وفي مؤتمر صحافي عقد في دبي، قال ميشال ايبير المدير التنفيذي للمجموعة "المملوكة لجهات عراقية"، ان الكشف عن مشروع "امباير وورلد" هو "لاظهار بعض الامل وبعض الفرص" في الاقليم الكردي.

واشار ايبير الى ان المشروع الذي بدأ العمل فيه في حزيران الماضي "تبلغ كلفته التقديرية ٣٥٠ مليون دولار على مدى ثماني سنوات" وهو يشمل انشاء ابراج فندقية وتجارية اضافة الى فيلات فخمة وشقق سكنية ومركز للتسوق في "مدينة مصغرة" تمتد على مساحة ٧٥٠ الف متر مربع، وعلى بعد بضعة كيلومترات من وسط اربيل ومطارها.

واذ اكد ايبير ان هذا الاستثمار في كردستان "هو مدخل باتجاه العراق ككل"، القى الضوء على الامكانيات الاستثمارية في الاقليم الذي وصفه بانه "آمن ومحمي مع بيئة استثمارية واعدة واقتصاد متنوع".

واكد ايبير ايضا ان اقليم كردستان العراق يحظى "بقطاع سياحي ينمو بشكل سريع" اذ تتمتع هذه المنطقة "ببيئة جميلة جدا" مع الجبال والثلوج والزراعة عالية الجودة، وهي تشكل "بوابة للتجارة في باقي انحاء العراق".

كما اشار الى اتصال كردستان بكل من العراق وتركيا وايران وسوريا بشكبة طرقات اضافة الى وجود مطار اربيل الدولي الذي يربط الاقليم مباشرة بعواصم ومدن كثيرة في العالم والمنطقة.